الخرطوم: الجيش يعلن إغلاق الطرق المؤدية لمقر قيادته

أعلن الجيش السوداني، إغلاق جميع الطرق المؤدية إلى مقر قيادته بالعاصمة الخرطوم، اعتبارا من صباح الخميس، تحسبا لمظاهرات متوقعة دعت لها قوى سياسية.

وقال الجيش في بيان: "تهيب القوات المسلحة بجميع المواطنين الابتعاد عن حرم القيادة العام للقوات المسلحة، وتعلن عن إغلاق جميع الطرق المؤدية إليها اعتبارا من صباح الخميس".

ولم يحدد البيان موعدا لاحقا لإعادة فتح الطرق المؤدية لمقر قيادة الجيش.

ويأتي القرار، إثر دعوات أطلقتها قوى سياسة ومدنية، خلال الأيام الماضية، للتظاهر، الخميس، أمام مقر النيابة العامة ومجلس الوزراء بالخرطوم، للمطالبة "بتحقيق العدالة لشهداء الثورة السودانية ولحادثة فض اعتصام القيادة".

ومن الجهات التي دعت للمظاهرات، تجمع المهنيين والحزب الشيوعي ولجان المقاومة، وسط تأكيدات رسمية بتأمين المسيرات.

وفي 3 يونيو 2019، فض مسلحون يرتدون زيا عسكريا اعتصاما مطالبا بتسليم السلطة للمدنيين أمام مقر القيادة العامة للجيش بالعاصمة الخرطوم، ما أسفر عن مقتل 66 شخصا، بحسب وزارة الصحة، و128، بتقدير معارضين.

alwasat.com.kw

Friday 4th June 2021 - 15 th year - Issue No.E 3891 الوسط الجمعة 23 شوال 1442 هـ/ 4 يونيو 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد E 3891

السودان ومصر متمسكتان بمواقفها وأديس ابابا بدأت إجراءات الملئ

سد «النهضة» الإثيوبي .. ساعة المواجهة اقتربت

- السودان: وجدنا تضامنا من دول غرب إفريقيا بشأن سد «النهضة»
- القاهرة وقعت العديد من الاتفاقيات العسكرية مع الدول المحيطة باثيوبيا

سد النهضة

غير عابئة برفض وتحذيرات السودان ومصر، بدأت إثيوبيا إجراءات تمهد للملء الثاني لسد "النهضة" بالمياه، في يوليو ، وأغسطس المقبلين، بحسب السودان.

وهي خطوة تزيد من حدة أزمة مستمرة منذ 10 سنوات بين الدول الثلاث، وقد يتحول معها الوضع من التصريحات الغاضبة إلى الأفعال العدائية.

وفي 26 مايو الماضي، قالت الرئاسة المصرية، في بيان، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، بحث مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، ملف سد "النهضة".

وأكد السيسي "تمسك مصر بحقوقها المائية، من خلال التوصل إلى اتفاق قانوني منصف وملزم، وأهمية اضطلاع الولايات المتحدة بدور مؤثر لحلحلة تلك الأزمة"، في ظل تعثر المفاوضات، التي يرعاها الاتحاد الإفريقي.

فيما جدد بلينكن الإعراب عن التزام واشنطن بـ"بذل الجهود للتوصل إلى اتفاق يحفظ الحقوق المائية والتنموية لكافة الأطراف"، وفق البيان.

وخلال اتصال في 24 يوليو، أبلغه الرئيس الأمريكي جو بايدن، نظيره المصري باعتزامه "تعزيز جهود" حل أزمة السد.

وفي أقوى تهديد لأديس أبابا، قال السيسي، في 30 مارس الماضي، إن "مياه النيل خط أحمر، وأي مساس بمياه مصر سيكون له رد فعل يهدد استقرار المنطقة بالكامل".

كل المؤشرات، بحسب مراقبين، تقود إلى تصادم حتمي مع إثيوبيا، في حال استمر التباعد بين مواقف الدول الثلاث، باعتبار أن الخيارات الدبلوماسية ولغة التفاوض لم تثمر شيئا.

خاصة في ظل تأكيد إثيوبيا المستمر المضي في الملء الثاني للسد، بوصفه حقا مشروعا، رافضة مبادرة التفاوض بوساطة رباعية تضم الاتحادين الأوروبي والإفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة، التي طرحتها الخرطوم منذ أشهر، وأيدتها مصر.

وبحسب متابعين، فإن انعدام فرص الدبلوماسية يعزز احتمالات اندلاع مواجهة عسكرية بين السودان ومصر من جهة وإثيوبيا من جهة ثانية.

قال المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية دينا مفتي، خلال مؤتمر صحفي بأديس أبابا، إن بلاده ماضية في الملء الثاني بموعده في موسم الخريف، الذي يبدأ عادة منتصف أو نهاية يونيو ، ويستمر حتى أغسطس.

ولم يتطرق مفتي، إلى إعلان السودان بدء إثيوبيا بالفعل الملء الثاني للسد.

وقال كبير المفاوضين السودانيين بملف السد مصطفى حسن الزبير، في مؤتمر صحفي ، إن إثيوبيا بدأت فعليا الملء الثاني للسد من دون اتفاق مع القاهرة والخرطوم.

وكشف عن تحرك السودان إفريقيا وعربيا ودوليا لإرسال رسائل بأن الملء الثاني بدأ فعليا دون إشارات لمنع إثيوبيا من إنجازه بلا اتفاق.

ولفت إلى أن "الملء الثاني للسد سيكتمل نهائيا في يوليو وأغسطس المقبلين".

وتُصر أديس أبابا على ملء ثان للسد بالمياه، حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق، وتقول إنها لا تستهدف الإضرار بمصالح السودان ومصر، وإن الهدف من السد هو توليد الكهرباء لأغراض التنمية.

بينما تتمسك الخرطوم والقاهرة بالتوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي يحفظ منشآتهما المائية ويضمن استمرار تدفق حصتيهما السنوية من مياه النيل، وهي 55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليارا للسودان.

وبالتزامن مع هذه الأزمة، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، أن بلاده ستبني أكثر من 100 سد صغير ومتوسط في السنة المالية الجديدة في مناطق مختلفة.

واعتبرت الخارجية المصرية، في بيان، أن إعلان آبي أحمد "يكشف مجددا عن سوء نية إثيوبيا وتعاملها مع نهر النيل وغيره من الأنهار الدولية التي تتشاركها مع دول الجوار وكأنها أنهار داخلية تخضع لسيادتها ومُسَخرة لخدمة مصالحها".

هيئة تونسية ترد إلى سعيد مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية

ردت "الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين" في تونس، مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية إلى رئيس البلاد قيس سعيد، لعدم توافر "الأغلبية المطلوبة" لاتخاذ قرار بشأنه.

ونقلت وكالة الأنباء التونسية الرسمية ، عن كاتب عام الهيئة حيدر بن عمر، قوله: "تقرر رد مشروع القانون إلى رئيس الجمهورية، لعدم توفر الأغلبية المطلوبة في الهيئة لاتخاذ قرار بشأنه".

ويعني ذلك أن الهيئة أجرت تصويتا بشأن إن كان مشروع تعديل القانون يتفق مع الدستور أم لا، لكن القرار لم يحصل على أغلبية 4 من أعضائها الستة، وفق مراسل الأناضول.

وأضاف ابن عمر: "الأغلبية المطلوبة لم تكن متوافرة للفصل في مشروع تعديل القانون، إذ يلزم الحصول على أغلبية أعضاء الهيئة البالغ عددهم 6، ما استدعى الرد إلى الرئيس قيس سعيد وفقا لقانون الهيئة".

وفي 8 مايو الماضي، قدمت الكتلة الديمقراطية في البرلمان (38 نائبا من 217) طعنا في دستورية مشروع تعديل القانون، بعد إجازته من جانب البرلمان. وفي 3 أبريل الفائت، رفض سعيد التصديق على تعديل القانون، ورده إلى البرلمان من أجل قراءة ثانية.

وبرر سعيد رده للقانون بانتهاء آجال انتخاب أعضاء المحكمة، حيث تنص الفقرة الخامسة من الفصل 148 بالدستور على اختيارهم في أجل أقصاه سنة بعد الانتخابات التشريعية (أجريت في أكتوبر 2019).

ومجددا، أقر البرلمان المشروع، في 4 مايو الماضي، بالتعديلات نفسها، وهي تجيز للمجلس الأعلى للقضاء ورئاسة الجمهورية اختيار 8 من أعضاء المحكمة دون انتظار استكمال البرلمان لانتخاب 3 أعضاء من أصل 4 ينتخبهم.

وتضم المحكمة 12 عضوا، 4 منهم ينتخبهم البرلمان، و4 يختارهم المجلس الأعلى للقضاء (مؤسسة دستورية مستقلة)، و4 يعيّنهم رئيس الجمهورية. ووفق التعديلات، فإنه بإمكان البرلمان انتخاب بقية أعضاء المحكمة بأغلبية 131 نائبا، بدلا عن 145 (كما كان سابقا).

ولجأ البرلمان إلى تعديل القانون بعد أن فشل 8 مرات في استكمال انتخاب أعضاء المحكمة، حيث انتخب عضوا واحدا فقط، في ظل عدم التوافق بين الكتل البرلمانية.

وليدخل القانون المعدل حيز التنفيذ، يحتاج إلى تصديق رئيس الجمهورية، وفي حال تعذر ذلك يتم العمل بالقانون قبل التعديل.

والمحكمة الدستورية، هيئة قضائية تم إقرارها بموجب دستور 2014، وتراقب مشاريع تعديل الدستور، والمعاهدات ومشاريع القوانين، والقوانين، والنظام الداخلي للبرلمان، وتبت في استمرار حالات الطوارئ، والنزاعات المتعلقة باختصاصي الرئاسة والحكومة.

جيش الاحتلال يُصيب 3 فلسطينيين بالضفة ويعتقل آخرين

أُصيب 3 فلسطينيين، برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، واعتقل 8 آخرون خلال اقتحام مناطق متفرقة من الضفة الغربية.

وقال شهود عيان لوكالة الأناضول، إن مواجهات اندلعت بين عشرات الشبان، وقوة إسرائيلية اقتحمت مخيم عايدة للاجئين بمحافظة بيت لحم (جنوب)، واستخدم خلالها الجيش الرصاص الحي والمعدني، وقنابل الغاز المسيل للدموع.

وأوضح الشهود، أن ثلاثة شبان أصيبوا بالرصاص الحي خلال تلك المواجهات، نقلوا للعلاج في مستشفى بيت جالا الحكومي.

وأشار الشهود، إلى أن القوات اعتقلت ثلاثة آخرون من المخيم خلال العملية.

وفي بلدة سالم شرقي نابلس (شمال)، اعتقل الجيش الإسرائيلي أربعة فلسطينيين، بعد اقتحام عدد من منازل المواطنين بحسب الشهود.

واعتقلت القوات مواطنا من بلدة خربثا بني حارث، غربي رام الله (وسط)، بحسب مصادر محلية في البلدة للأناضول.

وعادة ما ينفذ الجيش الإسرائيلي اقتحامات ليلية للبلدات الفلسطينية، ويعتقل فلسطينيين. وتعتقل إسرائيل نحو 4650 فلسطيني، بينهم 39 سيدة، ونحو 180 قاصرا، حسب نادي الأسير الفلسطيني.

شهيد فلسطيني

عشرات المستوطنين يقتحمون الأقصى في حماية شرطة الكيان الصهيوني

قالت مصادر محلية فلسطينية، إن عشرات المستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك، بحراسة مشددة من الشرطة الإسرائيلية.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية ، عن المصادر أن المستوطنين برفقة المتطرف ايهودا غليك اقتحموا المسجد الأقصى من باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، إلى أن غادروه من باب السلسلة.

ووفق المصادر، أجرى مستوطنون مقابلات صحافية في باحات الأقصى خلال عملية الاقتحام، في انتهاك صارخ لحرمة الأقصى واستفزاز لمشاعر المسلمين.

ويواصل المستوطنون اقتحاماتهم اليومية للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية قوات إسرائيلية، وأداء طقوسٍ تلمودية وجولات استفزازية.

تبون: ننتظر اعترافا فرنسيا كاملا بجرائم الاستعمار

قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إن بلاده تنتظر اعترافا فرنسيا كاملا بجرائم استعمارها للجزائر وما تعرض لها مواطنوها من جرائم قتل وإبادة. جاء ذلك في مقابلة لـعبد المجيد تبون، مع مجلة "لوبوان" الفرنسية، نشرت .

وشدد الرئيس تبون على أن الجزائريين ينتظرون اعترافا فرنسيا كاملا بالجرائم المرتكبة خلال الحقبة الاستعمارية.

وحسبه فإن الجرائم الفرنسية شملت الإبادة ونهب للخيرات والثروات، مرورا بمجازر 8 مايو 1945، وصولا للثورة التحريرية (1962/54). وعن العلاقات مع تركيا"، قال تبون إن بلاده تتمتع بعلاقات ممتازة مع الأتراك الذين استثمروا قرابة 5 مليارات دولار دون أي مطالب سياسية مقابل ذلك".

وأضاف: "أولئك الذين أزعجتهم هذه العلاقة (بين الجزائر وتركيا) عليهم فقط أن يأتوا ويستثمروا عندنا".

وكشف تبون بأنه تلقى دعوات لزيارة تركيا ودول أخرى على غرار روسيا وإيطاليا وقطر وتونس.

ونهاية 2018 كشفت الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمارات (حكومية) أن تركيا تخطت فرنسا وصارت أول مستثمر أجنبي في البلاد. وحسب الوكالة ذاتها فإن الاستثمارات التركية بلغت زهاء 4.5 مليارات دولار، كما تحصي البلاد تواجد أكثر من 800 شركة تركية في قطاعات عدة. ومتطرقا إلى ما واجهته بلاده من أزمة عنف سابقة، قال إن هذه الإيديولوجية هي التي حاولت فرض نفسها في تسعينيات القرن الماضي في الجزائر، لكن لم يعد لها وجود اليوم في بلاده.

ودخلت الجزائر مطلع تسعينات القرن الماضي في أزمة امنية ودوامة من العنف، بعد أن تصدرت الجبهة الاسلامية للإنقاذ نتائج الانتخابات البلدية ثم التشريعية، قبل أن يوقف الجيش مسارها السياسي ويحظرها.

الرئاسة اليمنية تتمسك بوقف القتال قبل أي ترتيبات إنسانية

أعربت الرئاسة اليمنية، عن تمسكها بوقف إطلاق النار مع الحوثيين، قبل الشروع بأي ترتيبات إنسانية.

جاء ذلك خلال لقاء في العاصمة السعودية الرياض جمع نائب الرئيس اليمني، علي محسن صالح، مع المبعوث الأمريكي الخاص لليمن، تيم ليندركينغ، وفق وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ).

واتهم صالح جماعة الحوثي بممارسة الازدواجية والتضليل والمزايدة فيما يتعلق بالملف الإنساني.

وأوضح أن الحوثي يرى أن "السماح له باستقدام الخبراء والأسلحة المهددة للاستقرار المحلي والإقليمي جانبا إنسانيا، فيما نهب رواتب الناس ومصادرة حرياتهم ومهاجمة (محافظة) مأرب (وسط) المكتظة بملايين النازحين واستهداف السعودية أمرا عسكريا".

ومنذ مطلع فبراير الماضي، كثف الحوثيون هجماتهم للسيطرة على مأرب، كونها أهم معاقل الحكومة الشرعية، والمقر الرئيس لوزارة الدفاع، وتتمتع بثروات من النفط والغاز.

وجدد التأكيد على ضرورة وقف إطلاق النار أولا، باعتباره مدخلا أساسيا لإيجاد حلول جذرية للجوانب الإنسانية وغيرها.

والأحد، أعلن زعيم الحوثيين، عبد الملك الحوثي، خلال لقائه مبعوث الأمم المتحدة لليمن، مارتن غريفيث، رفضه المطلق ربط الجانب الإنساني بالملفين السياسي والعسكري للأزمة.

وتريد الجماعة رفع قيود التحالف العربي، بقيادة الجارة السعودية، عن المطارات والموانئ الخاضعة لسيطرتها، قبل أي خطوة لوقف إطلاق النار وبدء مفاوضات سياسية.

ومنذ نحو 7 سنوات، يشهد اليمن حربا أودت بحياة أكثر من 233 ألف شخص، وبات 80 بالمئة من السكان، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يعتمدون على المساعدات للبقاء أحياء، في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، وفق الأمم المتحدة.

وخلال لقاءين منفصلين بالرياض أيضا، بحث وزير الخارجية اليمني، أحمد عوض بن مبارك، مع غريفيث وليندركينغ، سبل إحلال السلام في بلاده، بحسب الوكالة.

ودعا "بن مبارك"، خلال لقائه غريفيث، المجتمع الدولي إلى ممارسة أقصى الضغوط على "مليشيا الحوثي"، لإجبارها على الانصياع لمتطلبات السلام، والتوقف عن إراقة الدم اليمني وزعزعة الاستقرار الإقليمي.

وأكد غريفيث على التزام المجتمع الدولي ببذل الجهود كافة للدفع بعملية السلام لتحقيق الأمن والاستقرار.

فيما شدد ليندركينغ على ضرورة وقف الحوثيين لعملياتهم العسكرية في مأرب، والامتناع عن الأعمال المزعزعة للاستقرار في اليمن، حسب الوكالة.

ولهذا النزاع امتدادات إقليمية، فمنذ 2015، ينفذ التحالف العربي عمليات عسكرية في اليمن، دعما للقوات الموالية للحكومة، في مواجهة الحوثيين، المدعومين من إيران، والمسيطرين على محافظات، بينها العاصمة صنعاء (شمال) منذ 2014.